

تاريخ تطور العقائد والفقاه عند الزيدية

د. المرتضى بن زيد المخطوري الحسيني¹

Zeydiyye Mezhebinin İnanç Esasları ve Zeydî Fıkhnının Geleşim Süreci

ÖZET

Bu makale Şii fırkalar arasında sayılan Zeydiyye mezhebinin inanç esaslarını, fikhî görüşlerini, itikadî ve fikhî kaynaklarını ele almaktadır. Makalede önce Hz. Hüseyin'nin torunu olan Zeyd b. Ali b. Hüseyin'in hayatı ve yaymaya çalıştığı dini görüşleri üzerinde durulmuştur. Ardından adını kurucusu Zeyd b. Ali'den alan Zeydiyye mezhebinin inanç esasları tahlil edilerek temel inanç esaslarının anlatıldığı itikadî kaynaklar tanıtılmıştır. Daha sonra Zeydiyye mezhebinin İslam Hukuku açısından dayandığı şer'î deliller üzerinde durularak bu deliller ana hatlarıyla tahlil edilmiştir. Son olarak Zeydiyye mezhebinin fikhî görüşleri irdelenerek, gerek usul-u fıkıh ve gerekse fūrū-u fıkha dair temel kaynakları üzerinde durulmuştur.

Anahtar Kavramlar: Mezhep, Şia, Zeydiyye, inanç esasları, fıkıh, temel kaynaklar.

¹ الأستاذ الدكتور في جامعة صنعاء- كلية الشريعة والقانون بمن
e-mail: almahatwary@yahoo.com, info@almahatwary.org

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وبعد: فقد طلب مني بعض الأخوة الأفاضل كتابة
لمحة عن المذهب الزيدي فأجبت به إلى ذلك.

فالزيدية مذهب عقائدي، سياسي، فقهي، أسسه الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو مدرسة أهل البيت النبوي؛ فمن المعلوم أن أول خلاف حدث في الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ في مسألة الإمامة، فانقسمت الأمة فرقتين، وكانت طائفة تقدم الإمام علي بن أبي طالب على من تقدمه، ثم لما خرج الإمام زيد، والذي سلك نهج جده الحسين انقسمت هذه الطائفة؛ فقال الإمام الكامل عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب: العلم بيننا وبين الناس علي بن أبي طالب، والعلم بيننا وبين الشيعة زيد بن علي.

وقال ابنه محمد بن عبدالله (النفوس الزكية): أما والله لقد أحيأ زيد بن علي ما دثر من سنن المرسلين، وأقام عمود الدين إذا اعرج، ولن نقبس إلا من نوره، وزيد إمام الأئمة⁽²⁾.

وسيكون سيرتي في البحث كالتالي:

1- الأدلة المعتمدة عند الزيدية

2- عقائد الزيدية.

3- تاريخ تطور الفقه الزيدي.

الأدلة المعتمدة عند الزيدية

الدليل الأول: العقل:

من المتفق عليه أن العقل مناط التكليف، وقد حاكم الله عباده إلى عقولهم؛ قال تعالى: ﴿اتَّامِرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 44]، وقال: ﴿كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 242]، وقال: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ

أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ [يونس: 16]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، وقال: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 269] وغيرها من الآيات - لينظروا بعين البصيرة إلى ما نصبه لهم من الأدلة الباهرة المبتوثة في الكون المدهش، وخاطب العقل وحده: هل يصح بناء من غير بان؟! وخلق دون خالق؟! وإذا كانت البعرة تدل على البعير، والأثر على المسير؛ أفلا يدل الحشد المائل من مليارات المجرات الرأكضة في الفضاء السحيق بسرعة 300.000 كيلو متر في الثانية - وهو مقياس سرعة الضوء- على الخالق العظيم الجبار العليم الحكيم!!؟

إن روعة الخط والزخرفة والبناء المحكم تستهوي العقل وتستحضر إعجابه ببراعة الخطاط، والمزخرف، والبناء؛ أفلا يشتد إعجابه بالجمال الإلهي في كوكب الأرض وهو يشاهد قطرات المطر على أوراق الشجر، وتدفق الوديان، وانحدار الشلالات؟! وكيف تهتر تربة الأرض وتخضر، ثم تبتسم بالزهور والورود والرياحين، وتجد بأنواع الحبوب والفواكه؟! ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خَلَقْتُمْ﴾ سبحانه اللهم لا إله إلا أنت!!

لذلك قدم كثير من أئمة الزيدية الاستدلال بالعقل قبل النقل فيما يتعلق بالاعتقاد، فالآيات القرآنية تثير دوافع العقول، فإذا اهتدى الشخص عمل بالنقل، والعقل مناط التكليف بالإيمان بالله، ومن ثم الإقرار برسله وبما جاءوا به من عنده، فلا يصح التخاطب والدعوة إلى التوحيد بالأدلة والنصوص النقلية السمعية، إلا بعد الإيمان بما. وهذا هو مراد الزيدية من تقدم الاستدلال بالعقل، فالعقل من هذه الناحية متفق عليه أنه المعرف بالله وبرسوله، وأن القرآن من عند الله. لكن الاختلاف جاء في تفسير النصوص القرآنية والآثار النبوية⁽³⁾.

فالزيدية تتفق مع غيرها في تحييد العقل إزاء مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى﴾؛ فلا بد من الخضوع للنص الذي آمن به العقل، ولا نستطيع رده إن لم يظهر لنا وجه الحكمة.

(3) ينظر: شفاء صدور الناس بشرح الأساس ص 221 وما بعدها.

ولا نعني بهذا أن تقديمنا العقل على النص بأنا لا نضع له أي قيمة؛ فترك النص والإعراض عنه ما هو إلا اتباع للهوى الذي يقود إلى الضلال؛ فالعقل عند الزيدية لا يسبق الدليل السمعي ولا يتجاوزها، ولكن يرتبط به ارتباطاً مباشراً بوصفه وسيلة لتلقي النص، وفهمه، وتحديد موجهه، وعلاقته بما قد يوجد من نظائر ونقائض، ثم تحديد حالات كيفية تطبيق النص وإعماله أو إهماله.

الدليل الثاني: القرآن:

هو كتاب الله الذي أنزله على رسوله للإعجاز بسورة منه. تتفق الزيدية مع غيرها في الاحتجاج به، وأنه المصدر الأول في التشريع.

والمباحث التي تتناول كيفية الاستدلال به كثيرة، والحديث عنها يخرجنا عن غرضنا في هذا البحث، قال الإمام الهادي يحيى بن الحسين: اعلم أن القرآن محكم ومتشابه، وتزويل وتأويل، وناسخ ومنسوخ، وخاص وعام، وحلال وحرام، وأمثال وعبر وأخبار وقصص، وظاهر وباطن، وكل ما ذكرنا يُصدّق بعضه بعضاً، فأوله كآخره، وظاهره كباطنه، ليس فيه تناقض، وذلك أنه كتاب عزيز، جاء من رب عزيز على يدي رسول كريم، وتصديق ذلك في كتاب الله حيث يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42]، ويقول: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: 21]، ويقول: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82].

فإذا فهم الرجل ذلك أخذ محكم القرآن، وأقر بمتشابهه أنه من الله، كما قال الله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 7]، ثم بين عز وجل لأي معنى تركوا المحكم وأخذوا بالمتشابه؛ قال: لا ابتغاء الفتنة والهلكة، فلذلك جعل المحكم إماماً للمتشابه، كما جعله حيث يقول: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (4).

اهـ.

الدليل الثالث: السنة:

هي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفعله، وتركه، وتقريره.

فما صح عن الرسول ÷ فتحكمه حكم القرآن في وجوب العمل به، ولا يضر الدليل من السنة أنه ظني؛ لأننا متعبدون بما غلب على الظن من سنة النبي ÷ القولية والفعلية؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر:7]، والسنة الشريفة قسمان:

1- المتواتر: هو ما رواه جمع عن جمع، يمتنع عادة أن يتواطأ نقلته على الكذب، ولا يشترط في المتواتر عدالة الرواة؛ لأهم أمم لا تحصى؛ فالمتواتر قطعي الورود والثبوت، لكنه من حيث الدلالة كالقرآن الكريم قد يكون قطعياً وقد يكون ظنياً.

2- الآحاد: وهو ما لم يبلغ حد التواتر، وتفصيل ذلك في الكتب الأصولية.

ودلالة الآحادي ظنية ويجب العمل به في الفروع، ولا يجوز العمل به في مسائل أصول الدين، وأصول الفقه القطعية، وأصول الشرائع، إلا إذا وافقت مدلولاتها الأدلة القطعية، أو كانت الأصول مشهورة.

وشأن الزيدية في التعامل الروايات شأن سائر علماء الأمة، وينهجون نهج بقية المحدثين في اشتراط عدالة الراوي وضبطه، إلا أن لهم ميزات مكنتهم من تمييز الغث من السمين أكثر مما لدى غيرهم، ومن هذه الميزات:

- العرض على القرآن: فما أشكل من الروايات، فيعرض على القرآن والعقل، وصحيح السنة، والثوابت، ويرد ما خالف الواقع ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى:10]. يقول الإمام زيد في الرسالة المدنية عند سؤاله عن رواية الصحابة للآثار عن الرسول ÷: إنك قد نظرت في روايتهم فرأيت فيها ما يخالف الحق، فاعلم يرحمك الله أنه ما ذهب نبي قط من بين أمته إلا وقد أثبت الله حججه عليهم؛ لئلا تبطل حجج الله وبيئاته، فما كان من بدعة وضلالة فإنما هو من الحدّث الذي كان من بعده، وإنه يكذب على الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه. وقد قال رسول الله ÷: «أعرضوا الحديث

إذا سمعتموه على القرآن فما كان من القرآن فهو عني وأنا قلته، وما لم يكن على القرآن فليس عني ولم أقله، وأنا بريء منه»⁽⁵⁾. اهـ

وهذا الحديث رواه الإمام الهادي في كتاب القياس، وذكر بدايته: «سيكذب علي كما كذب على الأنبياء من قبلي، فما أتاكم عني فاعرضوه... الخ»⁽⁶⁾.

وليس معنى العرض أن لا نقبل من السنة إلا ما له شبيه في القرآن؛ بل المعنى الصحيح هو أن الكتاب والسنة لا يتخالفان فإن تخالفا ردت السنة إليه لأنه الثقل الأكبر، ولأن السنة بيان له وإن خالفت السنة الأحادية الكتاب من كل وجه ردت وحكم بأن الحديث مكذوب. وللسيد مجد الدين بحث في كيفية العرض (فصل الخطاب في تفسير خبر العرض على الكتاب)⁽⁷⁾

فالعرض على القرآن مخصوص بما روي عن رسول الله ÷ مصادما ومناقضا للقرآن الكريم: كروايات الرؤية المصادمة لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وروايات الشفاعة المصادمة لآيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾، و﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾، وروايات الخروج من النار المصادمة لقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، و﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾، وهكذا روايات طاعة ولاة الأمر الظلمة المناقضة لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110].

- العرض على العقل: أكتفي بالإشارة إلى روايات: مدح الفقر، وتمجيد الجوع، وأن النبي ÷ لم يشبع قط، وكان يعصب على بطنه الحجارة من الجوع، وأن أمهات المؤمنين ما كن في غالب الأحيان يأكلن إلا مما يجود به الجيران، وما روي أن أبا أمامة دخل بيت إنسان فرأى سكة وشيئا من آلة الحرث

(5) الرسالة المدنية (ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام زيد) ص 578.

(6) والمجموعة الفاخرة (كتاب القياس) ص 578.

(7) طبع ضمن كتاب مجمع الفوائد، للسيد العلامة مجد الدين المؤيدي رحمه الله، دار الحكمة اليمانية، 1418 هـ. ص 41-71.

فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل»⁽⁸⁾؛ فالعقل الرصين لا يصدق أن إنسانا بحجم النبي محمد ﷺ ختم الله به الرسالات وغيره وجه الأرض لا يستطيع أن يطعم نفسه ولا أهله، ويبقى يتضور جوعا! إنه لأمر محزن منفر، ثم إن القرآن الكريم الذي أنزل معجزة للنبي الكريم يقول: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 32]، ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: 51]، ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15]، فهل يعجز صاحب الهمم التي عبر عنها الشاعر:

له هم لا منتهى لكبارها وهمة الصغرى أجل من الدهر

- أن يستصلح الأراضي، ويزرع ويغرس ويطعم ويُطعم؟! وهو الذي روي عنه: «إن من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له»، وروي عنه: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليغرسها؛ فإن له بذلك أجراً»، وهل يعقل أن يقول قائد حكيم محنك ناهيك عن سيد الرسل في آلة الحرث: إنها آلة ذل؟! حاشا لله أن يصدر ذلك عنه، اللهم إلا أن يقال في مزارع يشبه الثور الذي يحرث به لا يلتفت لتعلم المههم من ضروريات الدين، ولكن هذا الاحتمال بعيد؛ إذ لا علاقة للآلة بسلوك الناس، فما ذلت أمة محمد ﷺ إلا حين اعتمدت على استيراد ما تنتجه أمريكا وأستراليا الصين؛ فالعقل مع القرآن يلاحق الروايات الدخيلة ويدفعها خارج ساحة الشريعة المطهرة؛ قال الإمام علي: «اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية؛ فإن رواة العلم كثير، ورعائه قليل».

- ما أجمع أهل البيت على خلافه فيرد؛ لأن إجماعهم حجة

- ما خالف الواقع: كرواية البخاري (3027): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ

تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنُ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَيُوشِكُ أَنْ تَسْحَدَ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا، وَتَسْتَأْذِنُ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا، يُقَالُ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [ر: 4524، 4525، 988، 6996].

وكذا رواية: «إن سبق ماء الرجل يجعل الشبه له، وإن سبق ماء المرأة يجعل الشبه لها» [البحاري 1161/3 رقم 3151]، والواقع أن السبق لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد.

وأما أمهات الحديث عند الزيدية فهي:

- 1- كتاب المجموع الفقهي والحديثي.
- 2- كتاب أمالي أحمد بن عيسى بن زيد (ت: 247هـ).
- 3- الأمالي الصغرى، للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني (ت: 411هـ).
- 4- شرح التجريد، للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني.
- 5- شرح التحرير، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الماروني (ت: 424هـ).
- 6- أمالي أبي طالب المسماة بتيسير المطالب، للإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الماروني (ت: 424هـ).
- 7- الاعتبار وسلوة العارفين، للإمام الموفق بالله الحسين بن إسماعيل الشجري (ت: هـ).
- 8- الأمالي الحميسية والاثنينية، وكلاهما للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري (ت: 479هـ).

الدليل الرابع: القياس

وَهُوَ حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ بِإِجْرَاءِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِحَامِعٍ: مِثْلُ قِيَاسِ تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْأَبْوَيْنِ عَلَى حُرْمَةِ التَّأْفِيفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) [الإسراء: 23]؛ فَالْمَعْلُومُ الْأَوَّلُ «الضَّرْبُ» وَهُوَ الْفَرْعُ، حَمِلَ عَلَى الْمَعْلُومِ الثَّانِي «التَّأْفِيفِ» وَهُوَ الْأَصْلُ، وَالْحَامِعُ بَيْنَهُمَا «الْأَدِيَّةُ» الْحَاصِلَةُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَالْحُكْمُ تَحْرِيمُ الضَّرْبِ: كَتَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ.

والكلام في القياس يخرجنا عن الغرض المقصود من هذا البحث.

الدليل الخامس: الإجماع:

وهو نوعان: إجماع عام: وهو اتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ الْعُدُولِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ÷ فِي عَصْرِ مِنْ الْعُصُورِ عَلَى أَمْرٍ⁽⁹⁾.

وإجماع خاص: وهو إجماع أهل البيت؛ فإجماع أهل البيت حجة عند الزيدية. والكلام في ذلك محله كتب أصول الفقه.

عقائد الزيدية:

وأما في ما يتعلق بمسائل أصول الدين، فقد اتفقت الزيدية على التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والنبوءات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

1- التوحيد:

أن لهذا العالم صانعاً صنعه ومدبراً دبره؛ فالله قادر، عالم، حي، سميع، بصير، قديم، غني، وأنه سبحانه وتعالى لا يشبه شيئاً من المحدثات، وجميع صفات الله ذاته. بمعنى أن صفة الله هي عين ذاته وليست شيئاً زائداً، كما يقول آخرون بأن الله تعالى شيء وصفته شيء آخر زائد عن الذات المقدسة⁽¹⁰⁾. ومن المعروف أن مسألة الصفات صارت متشعبة معقدة، ودخل فيها التَّبَرُّ بالتعطيل لمن قال: صفةُ الله عَيْنُ ذاته، وهو تَبَرُّ في غير محله، فلا أَحَدٌ ينكر صفات الله، وإنما هو تفسير يُجنب المحاذير

(9) صفوة الاختيار 244-281، ومختصر ابن الحاجب 1/426-507، وللمتعمد 2/32-71، والمستصفي 1/325-375، والفصول اللؤلؤية 245-262، والإجماع 2/1309-1387، والكاشف 133-158، وهداية العقول 1/490-599، وشافي غليل المسائل 71-77، والأنوار الهادية 93-117، والمحصل 2/100، وشرح للنهجاك لليضاوي 2/577-632، ونهاية السؤل 3/237-337، ومنهجاك الوصول 1/591-642، والعضد 2/33-45، والبرهان 1/669-725.

(10) ذهب الأشعرية إلى أن صفات الله زائدة على ذاته، ويقولون: بأنها قديمة أزلية، فقد ذهبوا إلى أن الله تعالى حي بجماعة، وقادر بقدرته، وعالم بعلم، وسميع بسمع، وبصير ببصر، ومريد بإرادة، ومتكلم بكلام. ينظر: الإبانة ص 143-149، ورسالة إلى أهل النغر لأبي الحسن الأشعري ص 4-21، وشرح المواقف 3/68، وكتاب السنة لأحمد بن حنبل 2/280 وما بعدها، وشرح المقاصد 4/70، وبدائع الفوائد لابن القيم الجوزي في بيان أقسام صفة الرب 1/175-178.

المرتبة على من قول من قال بزيادة الصفة؛ إذ يلزم من زيادتها أن تكون حالة في الذات؛ فتكون الذات المقدسة ظرفاً ومحلاً، وهذا محال، ويلزم الإجابة عن السؤال العقلي هل الصفة الزائدة: قَبْلَ الذات، أو معها، أو بعدها؟ فيلزم أن تكون صفة القدرة مثلاً خالقة للذات إن تقدمت، وذلك محال، ويلزم تعدد القدماء إن كانت مقارنة للذات وذلك محال، ويلزم أن تكون الذات عاجزة قبل وجود القدرة إن تأخرت وذلك محال، وإزاء هذه الإشكالات قِيلَ بوحداية الذات والصفات؛ فاشتهرت الزيدية لأجل ذلك بأنها مذهب التوحيد. والمراد ما ذكرت من أن الصفات هي الذات⁽¹¹⁾.

ومن أبرز معالم التوحيد تزيه الله سبحانه وتعالى عن الرؤية في الدنيا والآخرة لأنها تقتضي مرئياً وهو: إما جِسْمٌ، أو عَرَضٌ، والله ليس كمثلته شيء، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: 103].

وَيُبْطَلُونَ مَا جَاءَ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ⁽¹²⁾؛ لمصادمتها هذا النص المحكم، ولنص مثله في التزيه هو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110] ولو جازت رؤيته لكانت طريقاً إلى العلم، فهو تعالى فوق توهم المتوهمين، ووصف الواصفين. قال الهادي عليه السلام: إن الله لا مثل له ولا نظير، وإن الأبصار لا تدركه في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك أن كل ما وقع عليه البصر فمحدود، ضعيف، ذليل، محتاج، محوي محاط به، له كُفٌّ وَبَعْضٌ، وَكُلٌّ وَكُلٌّ، وَطَعْمٌ، وَرَائِحَةٌ، وَمَحَسَّةٌ، وَفَوْقٌ، وَتَحْتٌ، وَبَيْنٌ، وَشَمَالٌ، وَخَلْفٌ، وَأَمَامٌ.

⁽¹¹⁾ ينظر المجموعة الفاخرة للإمام الهادي في كتاب العدل والتوحيد ص 79، وفي كتاب أصول الدين ص 133، والمسترشد ص 189، ومجموع رسائل الإمام القاسم (العدل والتوحيد) ص 584/2، والأساس ص 137، والنبايع النصيحة ص 45-54، وعدة الأكياس 119/1، ومصباح العلوم ص 21.

⁽¹²⁾ ذهب الأشاعرة ومن إليهم إلى ثبوت الرؤية لله تعالى يوم القيامة، وما ذكر من الصفات يحملونها على الظاهر، بل ذهب السبعص إلى تشبيه الله بصورة آدم. ينظر: الإبانة ص 35-62، ومفاتيح الغيب للرازي مج 11/ج 178/21، وكتاب التوحيد وإثبات صفة الرب، لمحمد بن إسحاق ص 167 وما بعدها، وكتاب السنة لأحمد بن حنبل 229/1-280، وشرح المقاصد 39/4 وما بعدها، والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ص 215-228، وشرح العقيدة الطحاوية لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي 1/206-222، وشرح العقيدة الطحاوية للسقاف ص 282-290.

وإن الله لا يوصف بشيء من صفات المخلوقين؛ لأنه غني قديم، وهكذا قال لا شريك له: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]. لأن الله تبارك وتعالى ليس بشخص فتجاهره الأبصار، ولا هو صوت فتعيه الأسماع، ولا رائحة فتشمه المشام، ولا حار ولا بارد فتذوقه اللهوات، ولا لين ولا خشن فتلمسه الأيدي؛ لأن الله سبحانه خلق الأيدي وما لمست، وخلق الأبصار وما جاهرت، والأسماع وما وعت، والمشام وما شمّت، واللهوات وما ذاقّت. فهذه الخمس الحواس المذركات كلها مخلوقات، مجموعات محدثات، ليس فيها شيء يشبه الله، ولا الله عزّ وجل يشبه شيئاً منها؛ ولذلك قال تبارك وتعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103]؛ لأن ما وقع عليه البصر فمحدود ضعيف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ويحملون ما ورد في القرآن من إثبات الوجه على الذات، واليد على القدرة أو النعمة، ومعنى ﴿تَحْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: 14]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 39] العناية والرعاية.

قال الإمام زيد عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]: مجاز الآية النعمة منه والفضل. وقوله تعالى: ﴿يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: 64] يدل على ذلك، وقد يقول الرجل من العرب: لفلان علي يد: أي نعمة. وقد قال علي عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: 29]: لا تمسك يدك عن النفقة في حق بمنزلة المغلولة يده إلى عنقه.

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ بَيْدِي﴾ [ص: 75]: أي تَوَلَّيْتُ أنا خلقه بغير أبوين، كقوله: يداك عمَلْتُ هذا، وأنت فعلته ولم تعالجه بيدك، وأنت عملت هذا بيدك، ولعله إنما قاله بلسانه ولم يعمل شيئاً بيده.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67] أي بقدرته، وكذلك قَبَضَتْهُ يوم القيامة أي في قبضته وملكه، وكقولك: هذا في يدي أي في ملكي، ولست قابضاً عليه، أما سمعتم قول الشاعر:

إذا ما رَأَيْتُ رُفِعَتْ لِجِدِّ تَلْقَاهَا عُرَابُهُ بِالْيَمِينِ

أي بالعزة والقدرة. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه:39]، أي بمنظر مني وترتّب على محبتي.

قال أمية بن الصلت:

اسْمَعْ لِسَانَ اللَّهِ كَيْفَ شُكْوُهُ

كأنه قال: اسْمَعْ كَلَامَ اللَّهِ وَحُجَّتَهُ (13).

2- العدل: فهو سبحانه وتعالى عدل حكيم، لا يفعل القبيح: كالظلم، والعبث، والكذب، وأن أفعال العباد حسننها وقيحها منهم، وأنه سبحانه وتعالى لا يثيب أحداً إلا بعمله، ولا يعذبه إلا بذنبه؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يَرَى﴾، وأنه تعالى لا يقضي بالمعاصي؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:28]، ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر:20]، ولا شك أن الأمر بالمعاصي باطل؛ فلا يجوز أن يكون من قضائه تعالى، وأن الله تعالى لا يكلف أحداً ما لا يطيقه؛ قال تعالى: ﴿لَا يَكُفِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسِعَهَا﴾ [البقرة:286]، وأن الله لا يريد شيئاً من معاصي العباد، ولا يجيها ولا يرضاها؛ قال تعالى: ﴿وَمَا لَلَّهِ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر:31]، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر:7]. والملح البارز المهم في هذه المسألة أن العباد مخيرون في أفعالهم، قادرون على فعل الخير والشر بفضل أدوات القدرة التي منحهم الله تعالى، ولا يعني أنه راضٍ بالمعاصي التي يختارونها؛ لأنهم ابتلاهم بجرية الاختيار ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف:29] ثم إنه لم يُعصَ مغلوباً، إن أمره تخييراً، ونهيه تحذيراً. وهناك من يقول بأن العباد مجبرون على أفعالهم، مسيروون لا مخيرون ولا

(13) المجموعة الفاخرة (أصول الدين) ص 134، ومجموع كتب ورسائل الإمام زيد (تفسير آيات من كتاب الله) ص 338، ومجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (العدل والتوحيد) ص 586-590، وبتايع النصيحة ص 109-136، والرسالة الناصحة ص 145-152، والأساس ص 49، وعدة الأكياس 214/1.

يستطيعون فكاكاً مما قدره الله عليهم، ومن هؤلاء يقول بالجزير الخالص، وأن الإنسان كالورقة في مهب الريح، والقلم في يد كاتب، ومنهم من استبشع هذا القول وأثبت الكسب فقال: **فَعَلُ الْعَبْدِ خَلَقَ اللَّهُ كَسْبَ الْعَبْدِ**، ووقع القائلون بالكسب في حيرة معرفة الكسب، فما دام **فَعَلُ الْعَبْدِ خَلَقَ اللَّهُ** فما معنى الكسب؟ وما فائدته⁽¹⁴⁾؟

وقد كان الإمام زيد بن علي رضوان الله عليه على رأس أئمة آل البيت عليهم السلام الذين تصدوا بجزم لهذا العوج الفكري، وكان رأي الإمام زيد هو لسان أئمة أهل البيت وسناتهم وإمامهم أن القول بالجزير يحمل أخطاراً مهلكة، وأخطاءً مدمرة:

الخطأ الأول: نسبة الباري جل وعلا إلى الظلم؛ لأن مؤدى القول بأن الله خلق أفعال العباد كما خلق أبدانهم وألوانهم ثم تعذيبهم على المعاصي التي هي من خلقه ظلم ما بعده ظلم؛ لأنه ظلم القوي القاهر للضعيف العاجز، والتعلل بأن الله يفعل ما يشاء في عباده، فهم ملكه، وهو يتصرف في ملكه، وهذا خطأ آخر؛ لأنه تجاهل لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:49]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:118].

الخطأ الثاني: فتح الأعدار للعصاة بأنهم يعصون رغماً عنهم.

الخطأ الثالث: نسف آيات الوعد والوعيد؛ إذ تصبح عديمة الفائدة طالما والعبد مُجبر.

الخطأ الرابع: فتح المجال للملوك والأمراء أن يتعسفوا الناس، ويظلموهم، ويسفكوا دماءهم، وينهبوا أموالهم، ويهتكوا أعراضهم، ويسجنوهم بغير حق، ويفعلوا ما يشاؤون، ويقولون: إنما نفعل ذلك؛ لأن الله سَلَطْنَا عَلَيْكُمْ بِقَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، وعليكم الصبر والرضى بالقدر المحتوم؛ ولهذا قيل: الجزير أموي، والعدل هاشمي.

ويُحسب القول بالعدل ثورة فكرية توازي ثورة الإمام زيد المسلحة ضد هشام بن عبد الملك بن مروان التي دفع فيها حياته عام 122هـ.

(14) ينظر الإبانة ص 15، ص 225-239، والمواقف 712/3، والسنة لأحمد بن حنبل 385/2-422، وكتاب القضاء والقدر لفخر

حيث يقول في كتاب أصول الدين [ص132]: كَلَّا وَبَاعِثِ الْمُرْسَلِينَ، ماهذه صِفَةُ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ، بل خلقهم مُكَلِّفِينَ مُسْتَطِيعِينَ مَحْجُوجِينَ مَأْمُورِينَ مَنْهِيِينَ، أمرنا بِالْخَيْرِ ولم يَمْنَعْ مِنْهُ، ونهى عن الشَّرِّ ولم يُعْرِ عَلَيْهِ، وهداهم النجدين - سبيل الخير والشر-، ثم قال: «اعْمَلُوا، فكلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له مِنْ عَمَلِ الطَّاعَةِ، وَتَرَكِ المَعْصِيَةَ»، وقال تعالى: ﴿خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسِّرَهُ﴾ [عبس: 20-21]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: 37-41]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِلْيُسْرَىٰ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيْرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: 5-10]، وقال تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: 15-18]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزحرف: 76]، و﴿لِبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: 79]، و﴿حَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: 24]، ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 115]، فنفتِ الجيرة والمشبهة عن أنفسهم جميع المذمَّات، والظلم، والجور، والسَّفه، ونسبوا إلى الله عزوجل من جميع الجهات. فقالوا: خلقنا الله أشقياء، ثم عَدَّبْنَا بالنار، ولم يظلمنا. فأَي استهزاء أعظم من هذا!! وأي ظلم أوضح!! أو جور أْبين مما وصفوا به الله عزوجل!؟

كلا ومالك يوم الدين ما هذه صفة أرحم الراحمين، من يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر، كما قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] وَوُسْعُهَا: طاقتُها. بل كلفهم أقل مما يطيقون، وأعطاهم أكثر مما يَسْتَأْهلون، لم يلتمس بذلك منهم عِلَّةً، ولم يغتتم منهم زَلَّةً، ولم يُخَالِفْ قَضَاءَهُ بِقَضَائِهِ، ولا قَدَرَهُ بِقَدَرِهِ، ولا حُكْمَهُ بِحُكْمِهِ، تعالى عما تقول الجيرة والمشبهة علواً كبيراً، إذ شَبَّهوا الله سبحانه بِالْجِنِّ وَالْإِنْسِ؛ لأن الظلم، والجهل، والفسوق، والفحور، والكفر، والسَّفه لا تكون إلا من الْجِنِّ وَالْإِنْسِ⁽¹⁵⁾.

(15) ينظر مجموع كتب رسائل الإمام زيد (الجواب على الجيرة) ص 215-217، ومجموع كتب رسائل الإمام القاسم (العدل والتوحيد) ص 599-

3- الوعد والوعيد:

أَنَّ مَنْ وَعَدَهُ اللَّهُ بِالثَّوَابِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ مَتَى مَاتَ مُسْتَقِيمًا عَلَى إِيمَانِهِ صَاحِبٌ إِلَى الْجَنَّةِ لَا مَحَالَةَ، وَمُخَلَّدٌ فِيهَا خُلُودًا دَائِمًا فِي ثَوَابٍ لَا يَنْقَطِعُ. وَأَنَّ مَنْ تَوَعَّدَهُ اللَّهُ بِالْعِقَابِ مِنَ الْكُفَّارِ، فَإِنَّهُ مَتَى مَاتَ مُصِرًّا عَلَى كُفْرِهِ، صَاحِبٌ إِلَى النَّارِ لَا مَحَالَةَ، مُخَلَّدٌ فِيهَا خُلُودًا دَائِمًا. وَأَنَّ مَنْ تَوَعَّدَهُ اللَّهُ بِالْعِقَابِ مِنَ الْفَاسِقِ، فَإِنَّهُ مَتَى مَاتَ مُصِرًّا عَلَى فِسْقِهِ فَإِنَّهُ يُدْخِلُهُ النَّارَ وَيُخَلِّدُهُ فِيهَا خُلُودًا دَائِمًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء:14]، ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة:167]، ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر:48]، ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن:23] سواء كانوا من عصاة الكافرين أم المسلمين، ولا شك أن الفاسق من جملة من عصى الله تعالى؛ فيجب أن يدخله الله النار ويخلده فيها؛ لأن الله تعالى لا يخبر إلا بالصدق؛ قال تعالى: ﴿مَا يبدلُ القولُ لدي وما أنا بظلامٍ للعبيد﴾ [ق:29]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا*يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخَلَّدُ فِيهِ مُهَاتًا﴾ [الفرقان:68-69]. قال الإمام زيد: أنزل الله تبارك في أكل أموال اليتامي ظلما قوله: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء:10] والذي يأكل في بطنه نارًا يُعْتَبُ يوم القيامة ملتهمباً في بطنه حتى تخرج اللهب من فيه، يعرفه المسلمون بأكله مال اليتيم. وأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ*الَّذِينَ إِذَا كَتَبُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ*وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَّوَّهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:1-3]... إلى آخر القصة، ولم يجعل لأحد الويل حتى يوجب له النار⁽¹⁶⁾.

أَنَّ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ : كَشَارِبِ الْخَمْرِ وَالزَّانِي وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا يُسَمَّوْنَ فَسَاقًا وَلَا يُسَمَّوْنَ كُفَّارًا كَمَا هُوَ قَوْلُ الْخَوَارِجِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا كُفَّارًا لَمَا جَازَ دَفْنُهُمْ فِي مَقَابِرِ

(16) ينظر: مجموع كتب رسائل الإمام زيد (كتاب الإيمان) ص 130، والرسالة الناصحة ص 206-209، ونبايع النصيحة ص

الْمُسْلِمِينَ وَلَا مَنَّاكَحَهُمْ وَلَا مُوَارَثَتَهُمْ، فَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ جَائِزٌ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّوْا كُفَّارًا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّوْا مُؤْمِنِينَ كَمَا تَقُولُهُ الْمُرْجِئَةُ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ فِي الشَّرِيعَةِ يَجِبُ مَدْحُهُ وَتَعْظِيمُهُ، وَالْفَاسِقُ لَا يَجُوزُ مَدْحُهُ وَلَا تَعْظِيمُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى مُؤْمِنًا؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُمْ يُسَمَّوْنَ فَسَاقًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ.

وَأَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ÷ لَا تَجُوزُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ⁽¹⁷⁾، وَالرَّوَايَاتُ الَّتِي تَقُولُ بِذَلِكَ، مِثْلُ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»⁽¹⁸⁾ يَرُدُّهَا الْقُرْآنُ قَطْعًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ

(17) ذهب الأشاعرة ومن إليهم إلى ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر. ينظر: الإبانة ص 27، ص 245، وكتاب المواقب 508/3، وشرح المقاصد 157/5، وكتاب التوحيد وإثبات صفة الرب لابن خزيمة ص 241-270، والاعتقاد ص 320، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 290/2-297.

(18) والحديث الذي رُوِيَ «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» مَكْتُوبٌ. وَقَدْ جَرَمَ بِذَلِكَ النَّخَعِيُّ فِي مِيزَانِهِ 466/1، حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ صَدِيقِ بْنِ سَعِيدِ الصُّوْتَانِي التَّرْكِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَصْرِ الرَّوْرِيِّ، عَنِ نَجِيحِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّرْسِيِّ، عَنِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَرْوَانَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» هُنَا لَمْ يَرَوْهُ هُوَ لَاقَطًا، لَكِنْ رَوَاهُ عَنِ صَدِيقِ بْنِ يَحْيَى حَالَهُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّرْسِيِّ فَمَا أُدْرِي مَنْ وَضَعَهُ. رَقْمُ التَّرْجُمَةِ 3828. وَمَعَ حُكْمِ النَّخَعِيِّ بِوَضْعِهِ، وَدَلَالَةِ الْحَدِيثِ بِمَتْنِهِ وَسَنَدِهِ عَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ لِلشَّهْرَةِ كَاتِرْمَذِي 539/4. وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ 13221/4. وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ 106/5 رَقْمُ 4739. وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ 382/2، وَقَالَ: هُنَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَعَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَدْ خَرَجَهُ غَيْرُهُ بِنَفْسِ اللَّفْظِ، وَاللَّفَاطُ أُخْرَى مُتَعَدَّةٌ. وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ هُوَ: «شَفَاعَتِي لَيْسَتْ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ (مُرْسَلًا، وَمَرَاتِبُهُ عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا ذَكَرَهُ لِلزِّيِّ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ 124/6. حَيْثُ قَالَ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّكَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّكَ لَمْ تُدْرِكْهُ؟ قَالَ: يَابْنَ أَخِي لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ وَلَوْلَا مَثَلُكَ مَتَّى لَمَا أَحْبَبْتُكَ، لِيْنِي فِي زَمَانٍ كَمَا تَرَى - وَكَانَ فِي عَمَلِ الْحِجَابِ - كُلِّ شَيْءٍ سَمِعْتَنِي أَوَّلًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، غَيْرَ أَنِّي فِي زَمَانٍ لَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَذْكَرَ عَلَيْهِ. وَالْقَوْلُ بِالشَّفَاعَةِ لِلْمَجْرَمِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ هَدْمٌ لِلْإِسْلَامِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَافْعَلْ مَا شِئْتَ، فَأَنْتَ عَلَى مَوْعِدٍ مَعَ الشَّفَاعَةِ أَيْ كَذَبَ هُنَا؟. وَهِيَ أَنَا أَسْوَقُ جَمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ تُحَرِّمُ الشَّفَاعَةَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَدْمَنٌ خَمْرًا، وَلَا عَاقًا، وَلَا مَنَانًا». رَوَاهُ الطَّرِيفِيُّ فِي الْأَوْسَطِ 18 / بِرَقْمِ 2335. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ حَرَّمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ الْجَنَّةَ مَدْمَنٌ خَمْرًا وَالذَّبْيُ الَّذِي يُقْرَأُ فِي أَهْلِ الْخَيْثِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ 351/2 رَقْمُ 5372. وَالنَّسَائِيُّ 80/5 بِرَقْمِ 2562. وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مَدْمَنٌ خَمْرًا، وَقَطَاعُ رَحِمٍ، وَمُصَدِّقٌ بِالسَّحَرِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ ج 7 رَقْمُ 19586. وَعَنْ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ أَبَدًا: الذَّبْيُ، وَالرَّاحِلَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَمَدْمَنٌ خَمْرًا»، رَوَاهُ الطَّرِيفِيُّ فِي الْأَوْسَطِ 5/3 رَقْمُ 2443. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ 1154/3 رَقْمُ 2995. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿[الزلزلة: 7-8]﴾. وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: 123]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: 128]، ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18]. فإن كانت شفاعة فلمن استوت حسناته وسيئاته، وللمؤمنين زيادة في تكرمهم، فهذا وإن كان فيه ما فيه فهو أليق من الشفاعة للمجرمين. إن العمل هو المحك، ﴿وَقَلِّ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 105] (19).

4- الإمامة: أجمع أئمة الزيدية على أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو علي بن أبي طالب؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في غدیر خم: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعادي من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» (20).

صلى الله عليه وآله وسلم : «لا يدخل الجنة قاطع رحم». رواه الطبراني في الأوسط 4/ 32 برقم 3537. والطبراني في الكبير ص 302 رقم 13180. وعن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «ثلاثة لا يدخلون الجنة: العساق لوالديه، والسديوث، والمرأة المرفجة تشبه بالرجال... الخ. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً... الخ. رواه البخاري 5/ 2179 برقم 5442. ومسلم 1/ 103. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «صفتان من أمي لا تلتمن شفاعتي: إمام ظلم غشوم، ومارق غال». رواه الطبراني في الأوسط 1/ 200 رقم 640. وقال في مجمع الزوائد 5/ 235: رجاله ثقات. وعن أبي بكر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «لا يدخل الجنة جسداً غدياً من الحرام»، رواه الطبراني في الأوسط 6/ 113 برقم 5961. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يدخل الجنة قات»، والقتات: النمام. ورواه الطبراني في الأوسط 4/ 278 رقم 4192.

(19) مجموع ورسائل الإمام زيد (كتاب الإيمان) ص 168، والرسالة الناصحة ص 206-209، ويتابع النصيحة ص 511-514، والأسس 196.

(20) حديث الغدير روي بألفاظ كثيرة وهو متواتر، وقد ذكره السيوطي في الأحاديث المتواترة 100/37، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء 5/ 415: الحديث ثابت بلا ريب، وقال في 8/ 334: منته متواتر، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ 2/ 713 في ترجمة محمد بن جرير الطبري: ولما بلغ ابن جرير أن ابن أبي داود تكلم في حديث غدير خم عمل كتاب الفضائل، وتكلم على تصحيح الحديث، قال الذهبي: رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير فاندعشت له ولكثرة تلك الطرق، قال السيد الهادي بن إبراهيم الوزير في نهاية التنويه ص 92: هذا الخبر قد بلغ حد التواتر، وليس لخبر من الأخبار ما له من كثرة الطرق، وطرقه مائة وخمس طرق، وفي هذا زيادة على الحد المعتاد في التواتر، قال محمد بن جرير الطبري: خبر الغدير طرقه من خمسين وسبعين طريقاً، وله كتاب سماه الولاية، وقال ابن عقدة: خبر الغدير له مائة وخمس طرق وقد أفرد له كتاباً أيضاً، قال المقلبي في الأبحاث المسددة ص 244 بعد ذكر رواته: وهو متواتر، فإن كان مثل هذا معلوماً، وإلا فما في الدنيا معلوم! قال ابن

حجر في فتح الباري 74/7: وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان. وقد روي من عدة طرق منها:

الأولى: عن علي x، وبعضها من حديث المناشلة فقام- في بعض الروايات- اثنا عشر فشهدوا أنه قال ذلك: أحمد بن حنبل 182 رقم 6410، ص 252 رقم 951، وص 321 رقم 1310، وص 250 رقم 950، 951، وص 253 رقم 964/961، وفضائل الصحابة 2/ 741 رقم 1022، وص 849 رقم 1167، وص 877 رقم 1206، والنسائي في الخصائص ص 89-91 رقم 82-85، والطبراني في الكبير 3/ 179 رقم 3049، والأوسط 2/ 275 رقم 324/1966 رقم 2109، وص 369 رقم 2254، و70/7 رقم 6882، و213/8 رقم 8434، والحاكم 3/ 371، وكتاب السنة لابن أبي عاصم ص 607 رقم 1360، 1363، 1364، 1368، و1367، ومختصر الزوائد 2/ 302 رقم 1901، 1602، وابن أبي شيبة 6/ 368.

الثانية: عن زيد بن أرقم: أحمد بن حنبل 250/1 رقم 952، 51/9 رقم 23204، وفضائل الصحابة 2/ 703 رقم 959، وص 759 رقم 1048، والترمذي 5/ 591 رقم 3713، وكتاب السنة لابن أبي عاصم 607 رقم 1363، 1364، والخصائص ص 84 رقم 71، 88 رقم 81، والطبراني في الكبير 5/ 166 رقم 4969-4971، 170 رقم 4981، 171 رقم 4985، 4986/175 رقم 4996، 192/رقم 5059، 193 رقم 5066، 195 رقم 5068-5071، وص 203 رقم 5092، 5096، 5079، ص 212 رقم 5128، والأوسط 2/ 275 رقم 1966، والحاكم 3/ 533، 109، 110، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبي، ومسنَد البراز 10/ 211 رقم 4298 و 4299.

الثالثة: عن أبي أيوب الأنصاري: كتاب السنة لابن أبي عاصم ص 606 رقم 1354، والطبراني في الكبير 4/ 137 رقم 4052، وص 174 رقم 4053 عنه وجماعة من الأنصار، أحمد بن حنبل 9/ 143 رقم 23662.

الرابعة: عن سعد بن أبي وقاص، ابن ماجه 44/1 رقم 121، والخصائص ص 88 رقم 80، والسنة لابن أبي عاصم ص 606 رقم 1358. الخامسة: عن البراء بن عازب: كتاب الخصائص ص 91 رقم 85، والسنة لابن أبي عاصم ص 607 رقم 1362، وابن أبي شيبة 6/ 373. السادسة: عن أنس بن مالك: الطبراني في الأوسط 2/ 369 رقم 2254، والصغير 1/ 89. السابعة: عن حذيفة بن أسيد: الترمذي 5/ 591 رقم 3713، والطبراني في الكبير 3/ 180 رقم 3052. الثامنة: عن أبي سعيد الخدري، السنة لابن أبي عاصم ص 607 رقم 1365، والطبراني في الأوسط 8/ 213 رقم 8434، 2/ 369 رقم 2254، والطبراني في الصغير 1/ 89.

التاسعة: عن أبي هريرة: الطبراني في الأوسط 2/ 24 رقم 1111، ص 369 رقم 2254، ومختصر زوائد البراز 2/ 303 رقم 1903، 1904، وابن أبي شيبة 6/ 369، والطبراني في الصغير 1/ 89.

العاشر: عن ابن عباس، والحاكم 3/ 134 وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وفضائل الصحابة 2/ 703.

الحادية عشر: عن سعد بن مالك: المستدرک 3/ 116.

الثانية عشر: عن طلحة: المستدرک 3/ 371، والسنة لابن أبي عاصم ص 606 رقم 1356، ومختصر زوائد البراز 2/ 304 رقم 1905.

الثالثة عشر: عن عبد الله بن عمر: كتاب السنة لابن أبي عاصم ص 606 رقم 1356.

الرابعة عشر: عن مالك بن الحويرث: الطبراني 19/ 291 رقم 646.

الخامسة عشر: عن عمر بن الخطاب: أحمد بن حنبل 6/ 401 رقم 18506 وقال له: هنيئاً يابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل

مؤمن ومؤمنة، والمناقب لابن المغازلي ص 31.

ثم إن الإمام بعد الإمام علي ابنه الحسن، ثم أخيه الحسين، وبعدهما الإمامة فيمن قام ودعا الخلق إلى طاعة الله تعالى، وكان من ولد الحسن والحسين وعليهما السلام، وهو جامع لخصال الإمامة التي هي: العلم بما تحتاج إليه الأمة في أمور دينها ودنياها، والورع مما حرم الله عليه، والفضل في الدين؛ بحيث يكون أفضل أهل زمانه أو من جملة أفاضلهم، والسخاء بوضع الحقوق في مواضعها التي أمر الله بها، والشجاعة بحيث يكون معه من قوة القلب ما يصلح لجهاد أعداء الله تعالى، والقوة على تدبير أمر الأمة بحيث يكون سليماً في بدنه من الآفات المانعة له من القيام بأمر الله: كالعمى وغيره. ويجب أن يكون معه من جودة الرأي وحسن التدبير ما يصلح أن يفزع إليه في المشورة والرأي السديد.

تبيينه: أهم كتب الزيدية في أصول الدين هي: مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، ومجموع رسائل الإمام القاسم بن إبراهيم العياني، ومجموع رسائل الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، ومجموع رسائل الإمام الناصر ابن الهادي، والمرضى بن الهادي، ومجموع رسائل الإمام القاسم العياني وابنه الحسين بن القاسم العياني، وحقائق المعرفة للإمام أحمد بن سليمان، وكتب ورسائل الإمام عبد الله بن حمزة، وينايع النصيحة للأمر الحسين بن بدر الدين، وشرح الثلاثين المسألة لابن حابس، والخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة، لأحمد بن الحسن الرصاص، والأساس للإمام القاسم بن محمد وشرحيه لأحمد بن صلاح الشرفي.

مراحل تطور الفقه الزيدي:

1- مرحلة التأليف والجمع: يمكن حصر هذه المرحلة زمنياً في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وكان الفقه عند الزيدية عبارة عن روايات سماعية، ما خلا المجموع الفقهي للإمام زيد، وكتاب السير الذي ألفه الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية، ونقل عنه محمد بن الحسن الشيباني، ومن أشهر أعلام هذه المرحلة:

السَّادِسَةُ عَشْرَ: عن جابر بن عبد الله، كتاب السنة لابن أبي عاصم 606 رقم 1355، والذهبي في سير أعلام النبلاء 334/8، وقال: حديث حسن عالٍ جداً.

السَّابِعَةُ عَشْرَ: عن عمارة: مختصر زوائد البرار 305/2 رقم 1907.

– الإمام زيد بن علي (ت: 122هـ)، وذلك في مجموعته الحديثي والفقهية، وكتاب مناسك الحج والعمرة، ويعد المجموع الفقهي من أول الكتب المصنفة في الحديث والفقه الإسلامي إن لم يكن الأول على الإطلاق.

– الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت: 246هـ)، وله جوابات ومسائل وفتاوى كثيرة، وله أقوال رواها عنه محمد بن منصور المرادي في كتابه (العلوم)، وقد ألف القاسم كتابا فقهية منها: المناسك، والفرائض والسنن، وصلاة اليوم واللييلة، والطهارة، ومسائل علي بن جهشيار، ومسائل النيروسي [سأله عنها جعفر بن محمد النيروسي (مطلع البدور 632/1)]، وعبدالله بن الحسن الكلاري، وغيرها.

– الإمام أحمد بن عيسى بن زيد (ت: 247هـ): ألف كتابا سماه بدائع الأنوار، الذي رواه عنه محمد بن منصور في كتابه العلوم، وقد ضمنه أحاديث فقهية وأقوال بعض الأئمة.

– محمد بن منصور المرادي (ت: 290هـ تقريبا): جمع فتاوى وفقه الأئمة السابقين: كزيد، والقاسم، وأحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى بن زيد، في ما يقارب ثلاثين مصنفا، اختصرها الحافظ العلوي في كتاب سماه: (الجامع الكافي). وأهم مصنفات محمد بن منصور في الفقه: كتابه العلوم الشهير بأمالى أحمد بن عيسى؛ لكثرة ما روى فيه عن أحمد بن عيسى.

– الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت: 298هـ): وفي عهده كانت الأوضاع قد استقرت نسبيا؛ فتأسست للزيدية دولتان: الأولى: في اليمن، أقامها الإمام الهادي، والثانية: في بلاد الجبل والديلم، بزعامة الإمام الناصر الأطروش. وقد ألف الهادي كتاب الفنون، ثم المنتخب، وهذان الكتابان مما سأله عنه القاضي محمد بن سليمان الكوفي (ت: بعد 309هـ)، ثم ألف كتاب الأحكام في الحلال والحرام، وله مسائل فقهية متناثرة في رسائله.

– الإمام الناصر الأطروش الحسن بن علي (ت: 304هـ): له كتاب الإبانة، وقد شرحه الفقيه العلامة محمد بن يعقوب الموسمي (ت: 455هـ)، وكتاب الألفاظ للناصر، علق عنه، وقد جمع الشريف الرضي بعض المسائل من فقه الناصر في كتاب سماه: المسائل الناصريات، وذكر ابن الندم في الفهرست: أن له من الكتب: كتاب الصلاة، وكتاب أصول الزكاة، وكتاب الصيام، وكتاب المناسك، وكتاب

السير، وغيرها. قال ابن النديم: هذا ما رأيناه من كتبه، وزعم بعض الزيدية أن له نحواً من مائة كتاب⁽²¹⁾. قلت: والذي ذكره السيد الهادي بن إبراهيم الوزير في كتاب الهداية أن عدة كتبه أربعة عشر كتاباً، وكل ذلك معروف مشهور⁽²²⁾.

ولالإمام الداعي إلى الحق الحسن بن زيد بن محمد العلوي (ت: 270هـ) صاحب طبرستان كتاب الجامع في الفقه، وكتاب البيان، وكتاب الحجّة في الإمامة⁽²³⁾.

ولالإمام المرتضى محمد بن الهادي (ت: 310هـ) كتب في الفقه من ذلك: مسائل الطيرين، وكتاب البيوع، وكتاب الرضاع، وغيرها⁽²⁴⁾.

وكذلك للإمام الناصر بن الهادي مسائل الطيرين، وكتاب في الفقه، وغيرها⁽²⁵⁾.

2- المرحلة الثانية: مرحلة التخرّيج: وفي هذه المرحلة اهتم الأئمة بجمع نصوص الأئمة السابقين، وتبويبها، وشرحها، والتعليق عليها، والاستدلال لها، والتخرّيج عليها، والتفريع والقياس عليها، ومن أشهر علماء هذه المرحلة:

- أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني (ت: 353هـ): وقد شرح أحكام الإمام الهادي، وذكر فيه أسانيد الروايات التي استدل بها إلى باب سجدي السهو مرتباً، وبقيته على غير اتصال، وقام بترتيبه القاضي العلامة علي بن بلال الأملي، وأضاف عليه بعض التعليقات عن أبي العباس الحسيني. ولأبي العباس الحسيني أيضاً كتاب النصوص، وكتاب ما انفرد به القاسم والهادي عن الفريقين (الشافعية، والحنفية)⁽²⁶⁾.

- الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ت: 411هـ): قام بجمع فقه القاسم، والهادي في كتاب سماه التجرّد، ثم شرحه مستدلاً على مسائله وانتصر لها، وله أيضاً: كتاب الوافر على مذهب الناصر، والإفادة، والبلغة، والزيادات.

(21) الفهرست لابن النعم ص 273.

(22) الهداية ص 278.

(23) الفهرست لابن النعم ص 274.

(24) الهداية ص 281.

(25) الهداية ص 287.

(26) منه نسخة مخطوطة بحجرة السر، بمكتبة السيد المرتضى الوزير.

– الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني (ت:424هـ): عمل على جمع فقه القاسم والهادي وابنيه: المرتضى والناصر، وأبي العباس الحسيني، وغيرهم في كتاب التحرير، ثم شرحه وذكر أدلته بأسانيدھا. وقد قام القاضي زيد الكلاري باختصار هذا الشرح وحذف أسانيدھ.

– العلامة علي بن بلال الآملي، وهو مولى الإمامين المؤيد بالله وأبي طالب، وله من المؤلفات: شرح الأحكام.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحصيل: وفي هذه المرحلة تم تحصيل كتب الأئمة، وضبط نصوصھا، ونقلھا إلى التلاميذ عن طريق الرواية أو المناولة. ومن أعلام هذه المرحلة:

– القاضي زيد بن محمد الكلاري (من أعلام القرن الخامس الهجري): أحد علماء الزيدية في الجليل والديلم (ضمن إيران حالياً)، تلمذ على يد الأخوين الإمامين: المؤيد بالله أحمد بن الحسين، وأبي طالب يحيى بن الحسين الهارونيين، وعلى أبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني، وأخذ عن القاضي العلامة علي بن خليل، وعن يوسف بن الحسن الجليلي، خطيب الإمام المؤيد بالله.

حقق القواعد، وقيد الأوابد، ووضح الأدلة والشواهد حتى استغنى بتحصيله المحصلون، وانتفع بتفصيله المفصلون، وقد أودع تحصيلاته وتفصيلاته في شرحه وتعليقه على التحرير والإفادة، والفرق بين الشرح والتعليق هو أن الشرح حسب ما نقله العلامة أحمد بن سعد الدين المسوري عن بعض العراقيين فيه ذكر المذهب وحده، والتعليق يذكر كلام المخالف والموافق تارة على طريقة الاعتراض، وتارة على سبيل الاستدلال، ويستفاد من التعليق معرفة علم الجدل، ومدارك الخطأ والزلل.

وأما على ما ذكره القاضي أحمد بن يحيى حابس فإن الكتاب إذا شرحه شارح سمي ذلك شرحاً، فإذا جاء غيره وانتزع من ذلك الشرح فإن ذلك المنتزع يسمى تعليقا⁽²⁷⁾.

– علي بن العباس بن إبراهيم العلوي (ت: 340 تقريباً): تولى القضاء بطبرستان زمن الداعي الصغير الحسن بن القاسم، ثم هاجر إلى الإمام الهادي وصحبه وتولى القضاء مدة، واشتهر على بن العباس

بروايته لإجماعات أهل البيت التي جمعها في كتاب، وله كتاب آخر سماه: اختلاف أهل البيت، وكتاب ما يجب أن يعمله المحتسب⁽²⁸⁾.

- علي بن محمد بن الخليل الجيلي (ت: ق5هـ): من علماء الزيدية في بلاد الجليل والديلم، وهو من أتباع الإمام المؤيد بالله الهاروني، وهو الذي جمع بين كتابي الإفادة والزيادات للإمام المؤيد بالله، واشتهر باسم مجموع علي خليل، وهو من محاسن كتب الفقه الزيدي⁽²⁹⁾.

- أبو مضر شريح بن المؤيد القاضي: قال ابن أبي الرجال: مفخر الزيدية، وحافظ مذهبهم، ومقرر قواعدهم، وعمدة المذهب في العراق واليمن، وكل الأصحاب من بعده عالة عليه، ومقتبسون من فوائده. اهـ. روى فقه الزيدية عن أبيه قاضي المؤيد بالله، عن القاضي زيد الكلاري. من مؤلفاته: أسرار الزيادات، وكتاب المقالات لقمع الجهالات، وشرح على الزيادات للإمام المؤيد بالله، ولما وصل هذا الشرح إلى اليمن اختصره محمد بن أحمد بن علي بن الوليد في كتاب اسمه الجواهر والدرر من شرح أبي مضر⁽³⁰⁾.

- القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام البهلولي (ت: 573هـ): عالم الزيدية في اليمن والعراق، وأحد أعلام الفكر الإسلامي، وأحد أعضاء الإمام أحمد بن سليمان، كان الإمام عبدالله بن حمزة يحتج بأقوالهما ويقول: قال الإمام والعالم، وقد قيل: على أهل اليمن نعمتان في الإسلام: الإمام الهادي، والقاضي جعفر.

رحل إلى العراق، وأخذ عن الكشي، ورجع حاملاً معه كتب الزيدية في العراق والجيل والديلم وأدخلها إلى اليمن، فاحتفظت بها مكتباتها حين أضعها الآخرون، وكان يقال: رحل القاضي جعفر وهو أعلم أهل اليمن، وعاد وهو أعلم أهل العراق. له مؤلفات كثيرة في شتى الفنون، ورسائل ومسائل هامة في الأصول والفروع.

(28) مطلع البدر 269/3 رقم 900، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 688 رقم 731.

(29) لوامع الأنوار 296/1، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 710 رقم 762.

(30) مطلع البدر 395/1 رقم 662، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 478 رقم 474.

من أشهر مؤلفاته: نكت العبادات وشرحه، وهو من الكتب المعتمدة في مناهج المدارس الزيدية، وقد طبع عدة طبعات، آخر طبعاته صدرت عن مركز بدر العلمي بتحقيق الدكتور/ المرتضى بن زيد المخطوري⁽³¹⁾.

- الأمير علي بن الحسين بن يحيى (ت: 624هـ): اتفقت الزيدية على فضله، واعتمدت على كتبه، وخصوصاً كتاب اللمع يقع في أربعة مجلدات، وهو من أهم كتب الزيدية وأجلها، وعليه شروح كثيرة، ويكتسب أهميته لأنه مستمد من كتابي التحرير والتجريد للإمامين الهارونيين، وله أيضاً الكوكب الدرّي في الفقه، ودرر الفرائض في الجلي منها والغامض، والقمر المنير في حل عقد التحرير، وغيرها⁽³²⁾.

- الإمام أحمد بن سليمان (ت: 566هـ): من كبار أئمة الزيدية، له أصول الأحكام في الحلال والحرام، طبع بتحقيقنا⁽³³⁾.

- الإمام عبدالله بن حمزة (ت: 614هـ): إمام جهاد واجتهاد، له مصنفات كثيرة، وله في الفقه المذهب، وله الفتاوى، وهو مجلد علق من أجوبة السائلين، ورتب على المعتاد لترتيب الكتب، وكتاب الاختيارات المنصورية في المسائل الفقهية، علق عنه بعض أصحابه⁽³⁴⁾.

- سليمان بن ناصر السحامي (ت: بعد 600هـ): أحد أساطين الفقه، حفظ القواعد، وقيد الشوارد، له شمس الشريعة⁽³⁵⁾.

- عبدالله بن محمد بن معرف (ت: 656هـ): وله المذاكرة، والمنهج المعروف بمنهج ابن معرف⁽³⁶⁾.

(31) مطلع البدور 617/1 رقم 343، وطبقات الزيدية 274/1.

(32) مطلع البدور 227/3 رقم 876، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 675 رقم 712.

(33) مطلع البدور 324/1، والهداية ص 324.

(34) الهداية ص 341، والحدائق الوردية 247/2.

(35) مطلع البدور 375/2، وطبقات الزيدية 478/1.

(36) لوامع الأنوار 64/1.

- إسحاق بن أحمد بن عبد الباعث (ت: 555هـ): له التعليق على الإفادة⁽³⁷⁾.

المرحلة الرابعة: مرحلة المذاكرين: وهم الذين راجعوا أقوال من تقدمهم في مؤلفاتهم، أو بلغتهم بالرواية وفحصوها سنداً ومتناً، وعرضوها على أصوله وقواعده المستمدة من صرائح الكتاب والسنة، ثم أفرادوا ما توافق معها واعتبروه هو المذهب، وما لم يوافقها لم يعتبروه مذهباً للفرقة الزيدية، ومن رجال هذه المرحلة:

- الفقيه يحيى بن أحمد حنش (ت: 697هـ): أحد المذاكرين الذين حققوا الفقه ولخصوه وهذبوه، له أسرار الفكر في الرد على الكني وأبي مضر، وكتاب الجامع في الفقه⁽³⁸⁾.

- الفقيه محمد بن يحيى بن أحمد حنش (ت: 719هـ): له التمهيد والتيسير لفوائد التحرير، شرح به كتاب التقرير للأمير الحسين بن بدر الدين، وتكملة الجامع في الفقه، واليواقيت الشفافة المضيئة في غرائب فقه أئمة الزيدية تعليق على كتاب اللمع⁽³⁹⁾.

- الفقيه محمد بن سليمان بن أبي الرجال (ت: 730هـ): إمام المذاكرين في المذهب، له الروضة في فروع الفقه⁽⁴⁰⁾.

- الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة (ت: 749هـ): وهو أحد أعلام الفكر الإسلامي وأئمة الآل، وكتابه الانتصار يعد أول موسوعة إسلامية في الفقه المقارن، وفيه من الدقة في التبويب، والاستدلال، وعرض حجة الخصم، وتفنيدها ما لا نظير له في كتب الفقه المقارن الأخرى.

- الفقيه حسن بن محمد النحوي (ت: 791هـ): قرأ الانتصار كاملاً على مؤلفه، واختصره، وله أيضاً كتاب التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة (طبع)، وقد اهتم العلماء بكتابه بالشرح والتعليق

(37) لوامع الأنوار 50/1، ومطلع البدر 517/2.

(38) طبقات الزيدية 1204/2، ومطلع البدر 488/4، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 1094.

(39) مطلع البدر 393/4، وطبقات الزيدية 1098/2.

(40) مطلع البدر 315/4، وطبقات الزيدية 972/2.

والنظم⁽⁴¹⁾؛ فمن نظمهم قاسم بن علي بن محمد البوسي بكتابه الزهرة المضية والزهرة الروضية⁽⁴²⁾. وللعلامة سليمان بن يحيى الصعيتري (ت: 815هـ) شرحان: أحدهما يسمى البراهين الزاهرة في شرح التذكرة الفاخرة، والآخر يسمى الكواكب النيرة على التذكرة⁽⁴³⁾.

– القاضي عبدالله بن حسن الدواري (ت: 800هـ): سلطان العلماء، له تعليق على الإفادة، والدياج النضير شرح لمع الأمير، والدر النضيد الكاشف لمشكلات الوسيط في الفرائض⁽⁴⁴⁾.

– أحمد بن عبدالله الدواري (ت: 807هـ): له التلفيق الجامع بين مسائل اللمع والتعليق⁽⁴⁵⁾.

– الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت: 840هـ): له كتاب الأزهار، وهو من أجود وأفضل كتب الفقه الزيدي، وقد اعتنى به العلماء بالدراسة والشرح والتعليق، وقد شرحه المؤلف نفسه بكتابه المسمى الغيث المدرار المفتاح لكلمات الأزهار⁽⁴⁶⁾، وله موسوعة فقهية أصولية كبيرة ما زالت معدودة كواحدة من أفضل ذخائر التراث الإسلامي في اليمن، ألا وهي كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار؛ فلإمام المهدي ملكة قوية في الاجتهاد⁽⁴⁷⁾.

– الفقيه يحيى بن حسن البحيح : أحد مذاكري المذهب المعتمد على أقوالهم، له تعليق على اللمع⁽⁴⁸⁾.

– الفقيه يوسف بن أحمد بن محمد بن عثمان العيني الثلاثي (ت: 832هـ): له التعليق الوهاج على درر الأمير ، وتعليقة على الزيادات، وكتاب الرياض الزاهرة على التذكرة الفاخرة، والزهور المشرقة

(41) ينظر: مطلع البدر 109/2، وطبقات الزيدية 336/1، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 341.

(42) منه نسخة مصورة بمكتبي. وقد شرح هذا النظم العلامة الحسين بن ناصر المهلا (ت: 1211هـ) في كتابه المواهب القدسية.

(43) مطلع لابدر 381/2، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 472.

(44) طبقات الزيدية 589/1، ومطلع لابدر 76/3.

(45) مطلع البدر 354/1.

(46) منه نسخ كثيرة، منه من الجزء الأول والثالث بمكتبي، وبقية الأجزاء مصورة.

(47) التحف شرح الزلف ص 277، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 296.

(48) أعلام المؤلفين الزيدية ص 1095.

والنفحات العبة على اللمع، وله شرح لآيات الأحكام (الثمرات البانعة من آي القرآن المجتناة من كلام الرحمن في تفسير آيات الأحكام) طبع، وهو من الكتب المعتمدة في الدراسة لدى طلاب الزيدية في آيات الأحكام.

- الفقيه علي بن يحيى الوشلي الفارسي (ت: 777هـ): علامة حجة في المذهب، له الزهرة المضئية على اللمع، واللمعة على اللمع⁽⁴⁹⁾.

- العلامة يحيى بن أحمد بن علي مظفر (ت: 875هـ): تلمذ على يد الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، والفقيه يوسف، وروى عنهما كل كتبهما الفقهية، ومن أشهر مؤلفاته: كتاب البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي، وهو من الكتب المعتمدة عند الزيدية (طبع)، والكواكب النيرة شرح التذكرة الفاخرة.

- الإمام عز الدين بن الحسن (ت: 900هـ): وهو من أجل أئمة الزيدية وأكبرهم شأنًا، وله شرح على البحر الزخار ومجموعة من الفتاوى، جمعت في مجلد.

- الإمام يحيى شرف الدين بن شمس الدين (ت: 965هـ): له كتاب الأثمار في فقه الأئمة الأطهار، اختصره من الأزهار، وعليه شروح كثيرة منها: شرح للمؤلف نفسه، وتفتيح القلوب والأبصار للفقيه العلامة محمد بن يحيى بهران الصعدي (ت: 957هـ)، ويحيى بن محمد بن حسن بن حميد المقرائي (ت: 990هـ) بعدة شروح منها: الواابل المغزار على الأثمار، والشموس والأقمار⁽⁵⁰⁾.

وسواهم ممن تصدى لمذاكرة الأئمة المعاصرين، ونصوا على المختار للمذهب في كتبهم، بحسب الطرق المعتادة عند العلماء، واستمر العمل على التخريج والتفريع إلى زمن الإمام شرف الدين، ثم الإمام القاسم بن محمد (ت: 1029هـ)، ولما كان في ذلك الغث والسمين وضعوا على الموافق للمذهب علامة (هـب).

المرحلة الخامسة: مرحلة التقوير: وفي القرن العاشر والحادي عشر، وهو زمن الإمام القاسم بن محمد

(49) طبقات الزيدية 817/2، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 728.

(50) طبقات الزيدية 860/2، وأعلام المؤلفين الزيدية ص 770، والتحف شرح الزلف ص 320.

(ت:1029هـ) وابنيه المؤيد محمد (ت:1054هـ) ، والمتوكل على الله إسماعيل (ت: 1087هـ) اتسع نطاق العلم والعلماء، وكثرت المسائل والتفريعات، وتأليف المؤلفات، وخدموا شرح الأزهار بكثرة الحواشي والتعليقات، وهناك احتاج المتأخرون إلى تنقيح خلاصة المذهب، ووضعوا علامة زائدة على لفظة (هـب) فوضع علماء صعدة على لفظه ضربة اثنين (هـب²) ، ووضع القاضي الحسن بن أحمد الشَّيبِي (ت: 1169هـ) ، على لفظة (هـب) نقطة، والقاضي زيد بن عبد الله الأَكْوَع (ت:1166هـ) هكذا (هـب)، والقاضي حسين بن عبد الله الأَكْوَع هكذا (هـب¹)، والقاضي محسن بن حسين الشويطر (ت:1221هـ) (هـب³)، والقاضي عبد القادر بن حسين الشويطر (ت: 1197هـ) هكذا (هـب⁴⁴)، والقاضي علي بن أحمد بن ناصر الشحني (ت:1201هـ) هكذا (هـب⁴)، والقاضي عبد الله بن حسين دلامة (ت: 1179هـ) هكذا (هـب⁵)، وجميع ذلك اصطلاحات موضوعة على ما طابق كلام الهادي، أو ناسبه أصلاً أو تخريجاً أو قياساً، وهذه الأخيرة أكثر شهرةً لعلماء دمار (51).

والله ولي الهداية والتوفيق،،،

المصادر والمراجع

- 1- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري (ت:324هـ)، تحقيق: د. فوقية محمود- دار الانتصار- القاهرة- ط1(14717هـ-1977م).
- 2- الأحكام في الحلال والحرام، الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم- ط1(1410هـ-1990م).
- 3- الإرشاد إلى سبيل الرشاد، بحث في حكم الاختلاف في الدين، تأليف: القاسم بن محمد بن علي- دار الحكمة اليمانية - صنعاء- ط1(1417هـ-1996م).
- 4- إرشاد الطلب إلى تحقيق المذهب، للسيد العلامة حمود بن محمد الدولة- مخطوط.

- 5- الاعتصام بحبل الله المتين، تأليف: الإمام القاسم بن محمد بن علي (ت: 1026هـ) - مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء - (1408هـ - 1987م).
- 6- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، الحافظ أحمد بن الحسن البيهقي، تحقيق: عبدالله درويش، اليمامة - بيروت - طب1 (1420هـ - 1999م).
- 7- أعلام المؤلفين الزيدية، عبدالسلام عباس الوجيه - مؤسسة الإمام زيد - طب1 (1420هـ - 1999م).
- 8- الأعلام، خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - طب6 (1984م).
- 9- البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة للطباعة.
- 10- تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة دار التراث.
- 11- تاريخ دمشق، للقاسم بن علي بن هبة المعروف بابن عساكر - دار الفكر - بيروت - طب1 (1418هـ - 1997م).
- 12- تثبيت الوصية للإمام زيد بن علي - مكتبة التراث والبحوث اليمني - صنعاء - (1412هـ - 1992م).
- 13- التحف شرح الزلف، لمجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي (ت: 1429هـ) - مكتبة بدر - صنعاء - طب3 (1417هـ - 1997م).
- 14- الحدائق الوردية في مناقب ائمة الزيدية، تأليف: حميد الشهيد بن أحمد بن محمد المحلي (ت: 652هـ)، تحقيق: د. المرتضى بن زيد المحطوري - مكتبة بدر - صنعاء - طب1 (1423هـ - 2002م).
- 15- الزيدية نظرية وتطبيق، علي بن عبدالكريم الفضيل شرف الدين - جمعية عمال المطابع التعاونية - طب1 (1405هـ - 1985م).
- 16- الشافي، للإمام عبدالله بن حمزة - مكتبة اليمن الكبرى - صنعاء - (1406هـ - 1986م).
- 17- شرح الأزهار، أبو الحسن عبدالله بن مفتاح - مكتبة التراث الإسلامي - اليمن - صعدة - طب1 (1422هـ - 2003م).
- شرح الأساس الكبير (شفاء صدور الناس بشرح الأساس)، أحمد بن صلاح الشرفي، تحقيق: أحمد عطاء الله عارف - دار الحكمة اليمانية - طب1 (1411هـ - 1991م).

- 18- شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف: أبي محمد عبدالله بن حمزة بن سليمان- مكتبة أهل البيت- اليمن- صعدة- ط1(1423هـ-2002م).
- 19- شرح العقيدة الطحاوي، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي (ت:792هـ)، تحقيق عبدالله التركي، وشعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط2(1411هـ-1990م).
- 20- شرح العقيدة الطحاوية، حسن بن علي السقاف- دار الإمام النووي.
- 21- شرح المقاصد، مسعود بن عمر المشهور بـ سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبدالرحمن عميرة- عالم الكتب- بيروت- ط2(1419هـ-1998م).
- 22- شرح نوح البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق: حسن تميم- مكتبة الحياة- بيروت- (1963م).
- 23- طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث)، تأليف: إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله، تحقيق: عبدالسلام الوجيه- مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- ط1(1421هـ-2001م).
- 24- عدة الأكياس في شرح معاني الأساس، تأليف شمس الإسلام أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي القاسمي- دار الحكمة اليمانية- صنعاء- ط1(1415هـ-1995م).
- 25- الفصول اللؤلؤية في أصول فقه العترة الزكية وأعلام الأمة المحمدية، تأليف: صارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن الهادي الوزير(ت:914هـ)- مكتبة التراث والبحوث اليمني- صنعاء- ط1(1422هـ-2001م).
- 26- القضاء والقدر، لفخر الدين الرازي، تحقيق: محمد المعتصم البغدادي- دار الكتاب العربي- بيروت- ط1(1410هـ-1990م).
- 27- الكاشف لذوي العقول، تأليف: أحمد بن محمد بن لقمان- تحقيق: د. المرتضى بن زيد المخطوري- مكتبة بدر- صنعاء- ط2(1425هـ-2004م).
- 28- كتاب الأساس لعقائد الأكياس، تأليف: الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي (ت:1029هـ)- مكتبة التراث الإسلامي- صعدة- ط2(1415هـ-1994م).
- 29- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، محمد بن إسحاق بن خزيمة- دار الكتب العلمية- بيروت (1402-1983م).

- 30- كتاب السنة، عبدالله بن أحمد بن حنبل (ت:290هـ)، تحقيق: محمد القحطاني- رمادي للنشر- جدة- (1416هـ-1996م).
- 31- كتاب المواقف، للقاضي عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: عبدالرحمن عميرة- دار الجليل- بيروت- ط1(1417هـ-1997م).
- 32- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب- مكتبة أهل البيت- اليمن- صعدة- ط1(1422هـ-2001م).
- 33- مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت:246هـ)- تحقيق: عبدالكريم جدبان- دار الحكمة اليمانية- ط1(1422هـ-2001م).
- 34- مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن محمد(القسم الأول)، تحقيق: محمد قاسم المتوكل- مؤسسة الإمام زيد- ط1(1424هـ-2003م).
- 35- المجموعة الفاخرة مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم- دار الحكمة اليمانية- صنعاء- ط1(1420هـ-2000م).
- 36- مروج الذهب ومعادن الجوهر، للمسعودي- بيروت- الأندلس- ط5(1983م).
- 37- المصابيح، لأبي العباس أحمد بن إبراهيم الحسيني، تحقيق: عبدالله الخوئي- مؤسسة الإمام زيد- ط1(1422هـ-2002م).
- 38- مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم، أحمد بن الحسن الرصاص، تحقيق: د. المرتضى بن زيد المخطوري- مكتبة بدر- اليمن- صنعاء- ط1(1419هـ-1999م).
- 39- مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، أحمد بن صالح بن أبي الرجال (ت:1092هـ)- تحقيق: عبدالرقيب حجر- مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- اليمن- صعدة- ط1(1425هـ-2004م).
- 40- مقاتل الطالبين، لأبي الفرج الأصفهاني (ت:356هـ)- شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر- مؤسسة الأعلمي- بيروت- لبنان- ط3(1419هـ-1998م).
- 41- مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، للحافظ محمد بن سليمان الكوفي- مجموعة إحياء الثقافة الإسلامية- إيران- قم- ط1(1412هـ).

- 42- نشر العرف، محمد بن محمد زبارة-مركز الدراسات والبحوث اليمني- ط2(1405هـ-1984م).
- 43- هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف الهادي بن إبراهيم الوزير- تحقيق: عبدالرقيب مطهر حجر- مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية- اليمن- ط1(1423هـ-2002م).
- 44- ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، تأليف: الحسين بن بدر الدين (ت:663هـ)- تحقيق: د. المرتضى بن زيد الخطوري- مكتبة بدر- ط2(1422هـ-2001م).

The Historical Development of Zaydite Belief Principles and Law

ABSTRACT

This article deals with the belief principles, legal ideas and the sources about these subjects of Zaidiyya doctrine which is considered as a Shiite sect. Firstly, it is touched upon the life of Zayd b. Ali b. Hussein, the grandson of Hussein, and his endeavours on spreading the belief principles of his doctrine. Then, the principles of this doctrine which takes its name from its founder Zayd, are analyzed and the belief sources are introduced. Later, the religious foundations of this doctrine in terms of Islamic Law are referred and these foundations are made a general analysis. Finally, the religious beliefs of the doctrine are explored and tried to explain the basic sources by mentioning both the methodology of Islamic Law (usûl-u fikih) and furû-u fikih.

Key Words: Shiite, Zaidiyya, sect, faith principles, law, main sources.